Euro-Med Human Rights Monitor
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

سجن حُنيش

قوقعة الحوثي السـوداء

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

ابـريـل/نيـسـان 2020

المحتويات

مقدمة	4
انتهاكات الحوثيين في اليمن منذ عام 2014 إلى الآن في أرقام	6
خريطة توضح انتشار قوات الحوثي داخل اليمن	7
نبذة تعريفية عن محافظة الحديدة وأهم الأحداث فيها	8
• إنشاء السجون في محافظة الحديدة	10
• قصف السجون وأماكن الاحتجاز في الحديدة	11
نبذة تعريفية مختصرة عن سجن حنيش	13
مخطط لسجن حنيش	15
الوضع العام في سجن حنيش	16
• شهادات حول ظروف الحياة المزرية في سجن حنيش	18
• شهادات حول الانتهاكات البدنية داخل السجن	22
خلفية قانونية	27
توصيات	31

مقدمة

منذ ما يزيد على خمس سنوات، وبالتحديد في سبتمبر/ أيلول 2014، سيطرت جماعة الحوثي على مدنٍ ومواقع استراتيجية في البلاد، بعد أيام من الاشتباكات التي اندلعت إثر الاحتجاجات على قرار الحكومة اليمنية القاضي برفع الدعم عن المشتقات النفطية، ما أدى إلى طرد السلطات الحكومية، والسيطرة على مؤسسات أمنية وعسكرية ووزارات حكومية دون أدنى مقاومة من الأمن والجيش، خاصةً بعد أن أعلن الرئيس السابق علي عبد الله صالح تأييده لجماعة الحوثي وتحالفه معها.

زحف الحوثيين لم يتوقف عند ذلك، بل استمر ليشمل السيطرة على العاصمة صنعاء ومن ثم عدن التي يتواجد فيها رئيس البلاد «عبد ربه منصور هادي»، ما دفع الأخير إلى طلب المساعدة لإنقاذ اليمن من حرب أهلية وشيكة، استجاب على إثره ائتلاف مكون من عدة دول عربية بقيادة المملكة العربية السعودية يشار إليه باسم «التحالف العربي»، ليعلن بدوره بدء التدخل العسكري، وإطلاق عملية «عاصفة الحزم» في اليمن لمحاربة الحوثيين.

منذ ذلك الحين تعيش اليمن حربًا طاحنة أدخلت ما يزيد على 20 مليون يمني في دائرة الفقر والمجاعات، فضلًا عن الانتهاكات التي ترتكبها جماعة الحوثي يومًا بعد يوم بحق المدنيين من قتلٍ وتشريدٍ واعتقالٍ بدون مسوغٍ قانوني واحتجازٍ في أماكن غير رسمية وإخفاءٍ قسري وتعذيب، لتصبح اليمن إحدى أكثر دول العالم معاناةً على مستوى حقوق الإنسان، بالإضافة إلى كونها إحدى أكبر الأزمات الإنسانية على مستوى العالم، لنقص الخدمات الأساسية في كافة أنحاء البلاد، فضلًا عن الأزمات الاقتصادية المتصاعدة، والأنظمة الصحية والتعليمية والقضائية المعطلة.

لم تكتفِ جماعة الحوثي باستخدام السجون الموجودة، بل استحدثت سجونًا وأماكن احتجازٍ غير رسميةٍ وسرية، لتمارس الانتهاكات وعلى رأسها الإخفاء القسري والتعذيب، بعيدًا عن

الرقابة الحقوقية والمساءلة القانونية، حيث رصدت رابطة أمهات المختطفين اليمنية نحو «244» سجنًا ومكان احتجازٍ تابع لجماعة الحوثي، تنتشر في جميع أنحاء اليمن من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه.

وبحسب التقارير الميدانية، بلغ عدد المختطفين والمختفين قسريًا لدى جماعة الحوثي نحو 12 ألفًا و636 مختطفًا في 20 محافظة يمنية، بينهم أطباء وسياسيون وأكاديميون ونشطاء وتربويون.

وبالنظر إلى السجون وأماكن الاحتجاز غير الرسمية، نجدها تتمثل في المباني الحكومية ومؤسسات الدولة التي حوّلتها جماعة الحوثي إلى أماكن احتجازٍ معروفة محليًا بذلك، في حين عادة ما تتواجد أماكن الاحتجاز السرية في نقاط التفتيش، ومنازل معارضين سياسيين ومواطنين، ودورٍ للعبادة ومدارس، استولت عليها الجماعة لتستخدمها في إخفاء وتعذيب المدنيين، ويدير تلك الأماكن مشرفون يتبعون الجماعة تحت أسماء مستعارة وكنى، يرفضون التعاطي مع الرسائل والمذكرات القانونية.

أحد هذه السجون، سجن حنيش، التابع لجماعة الحوثي بالحديدة، والذي يتعرض فيه المدنيون اليمنيون لشتى أنواع الانتهاكات من تنكيلٍ وتعذيبٍ جسدي ونفسي، فضلًا عن حرمانهم من الطعام والدواء، ومنع أسرهم وعائلاتهم من زيارتهم، ما يعد انتهاكًا جسيمًا لأحكام ومواثيق وأعراف القانون الدولي.

في هذا التقرير، يوثق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ورابطة أمهات المختطفين، طبيعة الانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء المدنيّون، مع استعراض العديد من الشهادات حول طبيعة السجون التي تديرها جماعة الحوثي، بالإضافة إلى استعراض التوصيات القانونية التي يجب على جماعة الحوثي الالتزام بها، والمتعلقة بحظر الاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري والمعاملة القاسية واللاإنسانية.

انتهاكات الحوثيين في اليمن منذ عام 2014 إلى الآن في أرقام

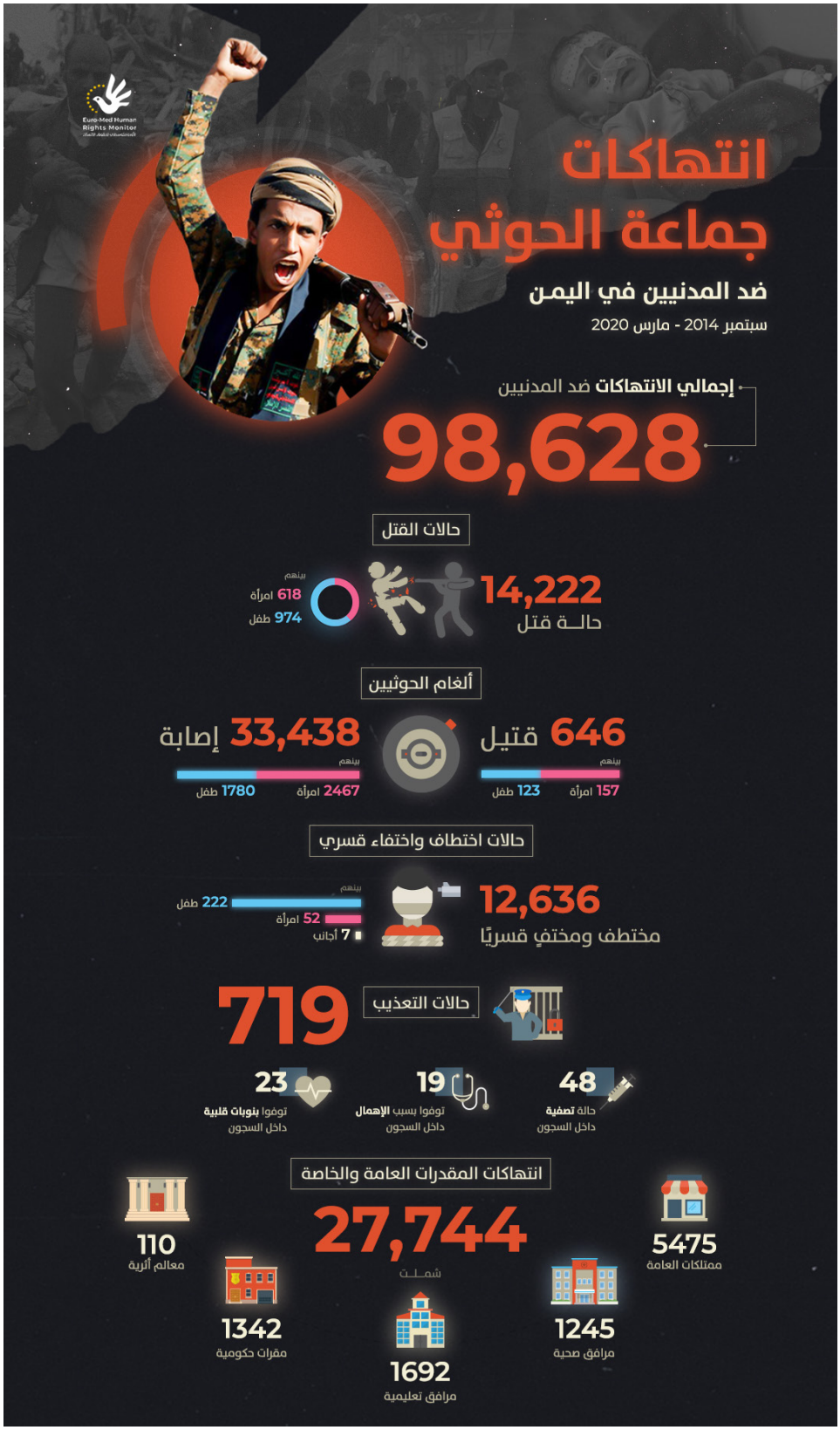

خريطة توضح انتشار قوات الحوثي داخل اليمن

• نبذة تعريفية عن محافظة الحديدة وأهم الأحداث فيها

تقع محافظة الحديدة في الجزء الغربي من الجمهورية اليمنية، وتمتد على الشريط الساحلي الغربي المطل على ساحل البحر الأحمر، وتبعد عن العاصمة صنعاء مسافة تصل حوالي (226) كيلو متراً.

تبلغ مساحة محافظة الحديدة حوالي (117145) كم 2، وتتوزع هذه المساحة في ستٍ وعشرون مديرية، ويشكل سكانها ما نسبته 11٪ من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية تقريبًا، وتحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بعد محافظة تعز وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت.

تعتبر الحديدة مهمة استراتيجيًا بسبب موانئها، ويُعدّ ميناء الحديدة المنفذ البحري الرئيسي لليمن، وهو الممر الأهم إلى كافة الجزر اليمنية ذات العمق الاستراتيجي، وأهمها جزيرة حنيش الكبرى والصغرى وجبل صقر الذي يرتفع أكثر من 3700 قدم عن مستوى البحر.

يمثل ميناء الحديدة 70٪ من الدخل للجمهورية اليمنية، وآخر الموانئ المتبقية بأيدي جماعة

الحوثي، بعدما استعادت القوات الموالية للحكومة مينائي المخا وميدي الاستراتيجيين. كما أنه المنفذ البحري الوحيد الذي يمكن من خلاله توصيل المساعدات الغذائية والطبية لليمنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، وهو الميناء الرئيسي المستخدم في دخول أغلب إمدادات الغذاء لسكان اليمن البالغ عددهم 30 مليون نسمة.

في سبتمبر من العام 2014، استولت جماعة الحوثي على الحديدة، وشنّت حملات اختطاف طالت المدنيين من مختلف الفئات: أكاديميين، وتربويين، وطلاب، ومهندسين، وأطباء، وعمّال وكل من يعارضها، واستحدثت لذلك سجونًا في أغلب مديرياتها لاحتجازهم وإخفائهم.

وفي منتصف عام 2018، اندلعت اشتباكات مسلحة عنيفة بين الحوثيين والقوات الموالية للحكومة التي كانت تسعى لاستعادة السيطرة على الحديدة، تخللها إطلاق العديد من القذائف الصاروخية والمدفعية على المدينة. وفي تلك الاثناء نقلت جماعة الحوثي أعدادًا كبيرة من المختطفين في سجون الحديدة بشكل جماعي إلى سجون في محافظاتٍ أخرى، للاحتفاظ بهم للمقايضات العسكرية والسياسية، ومبادلتهم مقابل مقاتلين حوثيين أسرى لدى القوات الموالية للحكومة.

أثارت هذه الاشتباكات العنيفة مخاوف عالمية من أن هجومًا شاملًا قد يتسبب في قطع خطوط إمدادات الغذاء والوقود، فبدأت في ديسمبر 2018 محادثات برعاية الأمم المتحدة بين أطراف الحرب، أسفرت عن وقف إطلاق النار في الحديدة، غير أن أطراف الحرب حتى اليوم لم يتوصلوا إلى صيغة مشتركة لاتفاق حول محافظة الحديدة ومينائها الاستراتيجي، مما يبقي خطر اندلاع اشتباكات أخرى بين الأطراف قائمًا.

ومما يلفت الانتباه أنّ الحوثيّين خصصوا سجونًا معينة لمختطفي الحديدة؛ يعزلونهم عن باقي المختطفين من جميع المحافظات، لأسباب مجهولة، ومنها معتقل شملان السري شمال العاصمة صنعاء، والذي يحتجز فيه غالبية مختطفي الحديدة، أو السجون الواقعة في محافظتي حجة ورداع.

- **إنشاء السجون في محافظة الحديدة**

استولت جماعة الحوثي على مبانٍ ومنشآتٍ حكومية ومدنية، وحولتها إلى سجونٍ سرية بلغ عددها (57) سجنًا، تحتجز فيها كل من يعارضها ويخالفها الرأي، ما يعد انتهاكًا صارخًا للحقوق والحريات، وتوزعت هذه السجون على النحو الآتي:

- مبنى الأمن السياسي ومبنى الأمن القومي.
- الإدارات الأمنية وعددها (17).
- أقسام شرطة وعددها (7).
- المجمعات الحكومية والمنشئات الأثرية وعددها (6).
- مقرات حزبية وعددها (1).
- المساجد وعددها (1).
- دور تحفيظ ودور الأحداث وعددها (4).
- المنازل والمزارع وعددها (9).
- المؤسسات وعددها (4).
- المدارس وعددها (3).
- معسكرات وعددها (3).

• قصف السجون وأماكن الاحتجاز في الحديدة

تعرضت محافظة الحديدة سابقًا ولا تزال للعديد من الهجمات والاشتباكات بين جماعة الحوثي من جهة، والقوات الموالية للحكومة مدعومة بقوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية من جهة أخرى. فيما يلي بعض أهم الأحداث التي وقعت سابقًا في محافظة الحديدة من قصفٍ للسجون وأماكن الاحتجاز:

- بتاريخ **2016/10/30م** تعرض مقر أمن الزيدية في محافظة الحديدة للقصف؛ ما أسفر عن مقتل «70» شخصًا بينهم عدد من المختطفين وهم (أحمد مساوى حاج، أحمد ملحان، حسن حسن يعقوب الخشم، سالم كنباش).
- بتاريخ **2016/10/25** تعرّضت مزرعة الزنداني الواقعة في الجهة المقابلة لمثلث الصليف بمحافظة الحديدة للقصف، وهي مزرعة حولتها جماعة الحوثي إلى معتقل ونتج عن ذلك عشرات الضحايا من القتلى والجرحى.
- بتاريخ **2016/8/8م** قصفت طائرات التحالف مبنى الأمن السياسي في الحديدة ثم عاودت قصفه للمرة الثانية في العام 2017م، وسقط في المرتين عشرات الضحايا من المختطفين المدنيين.

ولايزال مصير بعض المختطفين الذين كانوا يقبعون في السجون وأماكن الاحتجاز التابعة لجماعة الحوثي التي قصفها التحالف مجهولًا حتى اليوم، ومنهم (أبكر عبد الله عبده برخلي، طارق أحمد سعيد خلف، غزالي علي حسن المحدبي) وغيرهم؛ بسبب غياب التحقيق في هذه الجرائم المزدوجة بحق المختطفين.

• نبذة تعريفية مختصرة عن سجن حنيش

يقع سجن حنيش خلف السجن المركزي بمحافظة الحديدة في مديرية الحوك على الخط المار إلى جامعة الحديدة، حيث يقع السجن ضمن سور السجن المركزي ولكنه معزول عنه، وسمي «حنيش» في إشارة إلى انعزاله عن بقية مبنى السجن المركزي مثل جزيرة حنيش البعيدة.

تبلغ مساحة السجن 40×30 متر تقريبًا، وهو أشبه بمدرسةٍ صغيرة على شكل حرف L، كان يستخدم سابقًا كسجن للآداب، وقد تم قفل الباب الذي يصل بينه وبين مبنى السجن المركزي وفتح بابٍ آخر من جهة أخرى إلى داخل ساحة السجن المركزي، غير أن الزائر للسجن لا يمرّ منه ولا يعلم بوجود هذا السجن.

يتألف السجن من 6 غرف، ثلاث منها كبيرة نسبيًا، وثلاث منها صغيرة، ويوجد بها نوافذ مطلّة على مطبخ السجن المركزي، وساحة صغيرة مرصوفة بالأسمنت (الخرسانة)، وثلاثة حمامات تتوفر فيها المياه المالحة التي لا يستطيع المختطفون الشرب منها بسبب تلوثها،

إذ لا يتم توفير المياه الصالحة للشرب كنوع من أنواع التعذيب التي تمارسها جماعة الحوثي بحق هؤلاء المختطفين.

يدير هذا السجن عبد اللطيف الشرفي المُكنّى (أبو أكرم) من محافظة حجة، يعاونه في ذلك أبناؤه وبعضٌ من أقاربه الذين يعملون كأمنيين في السجن، بالإضافة إلى مجموعة من المحققين، الذين دأبوا على الدخول بشكلٍ يومي على المعتقلين للتحقيق معهم وتهديدهم والأمر بتعذيبهم.

أسماء وكنى المحققين التابعين لجماعة الحوثي في سجن حنيش	
الاسم	الكنية
محمد السودي	أبو معتز (رئيس المحققين)
يوسف محمد أحمد الكحلاني	أبو هلال
ناصر محمد أحمد العقيلي	أبو صخر
عمرو علي حسن صومعة	أبو محمد

- مخطط لسجن حنيش

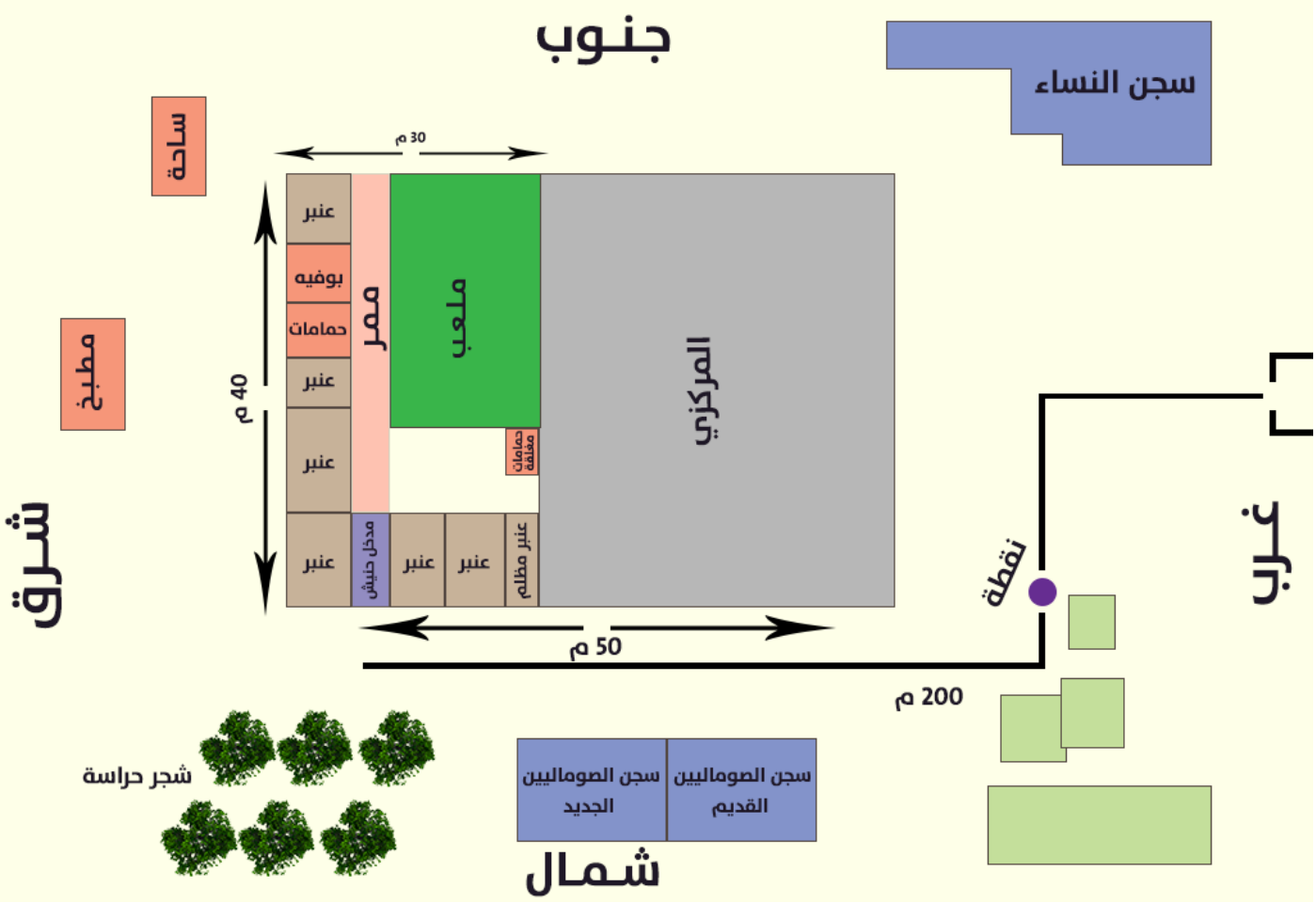

الوضع العام في سجن حنيش

يتهدد سجن حنيش خطر حقيقي لوجوده في منطقة قريبة جدًا من الاشتباكات المسلحة بين جماعة الحوثي والقوات التابعة لحكومة عبد ربه هادي، إذ يبعد السجن 2-3 كيلو متر تقريبًا عن نقطة المنظر التي تتواجد فيها القوات الموالية للحكومة، ما يجعل حياة المختطفين معرضة دائماً للخطر في حال وقوع هذه الاشتباكات التي يتخللها القصف الجوي والمدفعي بصورة دائمة.

وتحرص جماعة الحوثي على عزل السجن، إذ أنها وبهدف عزله بشكلٍ أكبر، وضعت نقطة أمنية داخل حوش السجن المركزي ليفصل ما بين مبنى حنيش ومبنى السجن المركزي. ومن أحد أهم المخاطر التي تهدد حياة المختطفين المحتجزين في سجن حنيش ملاصقته لمعسكر الأمن المركزي، ومن المعروف أنّه عند وقوع أي اشتباكات فإن المعسكرات تصبح هدفًا رئيسيًا، وهو ما يعني وقوع سجن حنيش في ذات الخطر كلما وقعت الاشتباكات.

وهذا ممكن الحدوث في أيّة اشتباكات مسلحة قد تحدث بالحديدة، إذ سيكون معسكر الأمن المركزي عرضةً للقصف - وقد تعرض للقصف سابقًا- وهذا يهدد مبنى سجن حنيش القريب منه والسجن المركزي عمومًا، لكن الخطورة في شأن حنيش تتزايد بسبب العزل الذي يحيطه الحوثيون به، ولا نعلم هل تبادلت أطراف الحرب معلومات عنه وعن إحداثياته عبر جهات محايدة حسب اتفاقية جنيف أم لا؟

صورة توضح وجود سجن حنيش داخل حوش السجن المركزي

• شهادات حول ظروف الحياة المزرية في سجن حنيش

وحول الوضع العام داخل السجن، حصل المرصد الأورومتوسطي ورابطة أمهات المختطفين على شهادات لأشخاصٍ كانوا قد اعتُقلوا سابقًا في سجن حنيش، إذ وصفوا فيها الوضع داخل السجن والانتهاكات التي تعرضوا لها على يد مسلحي جماعة الحوثي، والمتعلقة بالحرمان من الحقوق الأساسية كالطعام والماء والدواء، أو تقديم هذه الحقوق بما يتنافى مع أدنى متطلبات الرعاية اللازمة والمنصوص عليها في جميع المواثيق والأعراف الدولية.

- ففي مقابلة مع أحد المعتقلين السابقين قال «نقلتنا جماعة الحوثي من سجن القلعة إلى سجن حنيش، وعند نقلنا قال لنا المشرفون الحوثيون أنّ سجن حنيش يعتبر سجن رسمي حكومي، وأننا سننال فيه كافة حقوقنا شأننا شأن السجناء الجنائيين، إلاّ أنهم عزلونا تمامًا عن العالم ولم ينفذوا ما وعدونا به».
- وفي مقابلة أخرى مع معتقلٍ سابقٍ في سجن حنيش قال «كنت ضمن أول مجموعة من المختطفين التي وصلت إلى سجن حنيش في مارس/آذار 2017، حيث كان عددنا 96

مختطفًا. تم نقلنا من سجن القلعة إلى سجن حنيش، وعندما وصلنا إلى السجن كان يمتلئ بالحشرات وفي حالة سيئة جدًا. مُنعت عنّا الزيارات والاتصالات، كما كان الطعام يُقدّم لنا رديئًا، إذ كان الإفطار والعشاء عبارة عن قطعتي خبز مع عدس أسود، أما الغداء فكان أرز مع بطاطا مسلوقة، حيث كان الطبخ رديء جداً، والطعام سيء المذاق، وفوق كل ذلك لم يكن هذا الطعام يكفي إلاً لـ 60 شخصاً فقط، فالقائمون على السجن لا يسمحون للعائلات بإدخال الطعام، كما كانوا يمنعون إدخال المال لنا لشراء ما ينقصنا، فكنا نقضي الكثير من الأيام جائعين».

- وفي شهادة أخرى لأحد المعتقلين السابقين في سجن حنيش قال «عندما وصلنا إلى سجن حنيش، كان السجن يفتقر لأدنى متطلبات الصحة العامة، فالقائمون على السجن لم يوفروا لنا الدواء، ولم يسعفوا المرضى، وكل الذي كانوا يقدمونه في الحالات المرضية الشديدة هو بعض المهدئات، مما تسبب بانتشار الأمراض والأوبئة بين المختطفين، فانتشرت الفطريات والتقرحات في أجسادنا بسبب الحرارة الشديدة وقت الصيف التي كانت تصل إلى 45 درجة مئوية، فضلاً عن انتشار مرض الكوليرا بين عدد من المختطفين، الذين لم يُوفّر لهم سوى محلول الإرواء فقط، ولم تقدم لهم الرعاية الطبية اللازمة، ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف انتشار المرض، حتى اشتد المرض على 2 من المختطفين وكادا أن يفقدا حياتهما قبل إسعافهما إلى عيادة السجن التي لم تكن مجهزة للرعاية الطبية، إذ أعطيا بعض المحاليل المغذية، ثم أعيدا مرة أخرى إلى السجن».
- وفي مقابلة مع فادية، زوجة أحد المعتقلين السابقين في سجن حنيش قالت «ذهبتُ للبحث عن زوجي في السجن المركزي بعد أن علمت بنقله من سجن القلعة، فقد شهد الكثيرون عملية نقلهم، حيث تم حشر 96 معتقلاً في حافلات نقل السجناء، وعندما سألت عن زوجي كان مسؤول السجن ينكر وجوده، ذهبت عدة مرات للبحث عنه وفي إحداها

قالوا لي أنه في ذمار، ومرة أخرى أخذوا ما معي من طعام وفاكهة ووعدوني أنهم سيبحثون عنه ويعطونها له، لكنهم لم يفعلوا. وفي إحدى مرات بحثي عن زوجي، ومع كثرة الزوار للسجن المركزي العام استطعت مع والدة زوجي التسلل من بينهم والبحث داخل حوش السجن المركزي (سجن حنيش)، وقد رأى أحد المختطفين والدة زوجي وعرفها فنادى زوجي، ونادوا علينا، كانت لحظة لا يمكن وصفها، أسرعت باتجاه زوجي لكنّنا لم نستطع إعطاءه شيئًا، فشباك السجن ضيق جداً، سألته عن حاله، فطمأنني، ولم نستطع أن نكمل حديثنا، حيث لاحظ أحد الأمنيين ذلك، فأسرع نحونا وصرخ علينا وأبعدنا عن المكان، وكان ينادي حراس البوابة ليغلقوها حتى يحاصرونا، أسرعنا بكل ما نملك من قوة لنخرج من البوابة. والدة زوجي لم تتوقف عن البكاء ألماً على ابنها».

- وفي مقابلة أخرى مع يحيى الهيج، 50 عامًا، مدير مدرسة الثورة الثانوية في محافظة الحديدة قال «اختُطفت أثناء الدوام الرسمي بتاريخ 2016/11/24، حيث مكثت في الزنزانة الانفرادية لمدة 45 يومًا في سجن نادي الشرطة العسكرية بالحديدة، بعدها نقلوني إلى سجن القلعة بتاريخ 2017/01/10، ومن ثم نقلوني إلى سجن حنيش في منتصف شهر مارس/آيار 2017، ليتم الإفراج عني بتاريخ 2017/11/05، من خلال عملية تبادل أسرى، إذ تم مبادلتي بأحد العسكريين الحوثيين الذين أُسروا في إحدى الجبهات وهو من محافظة صعدة.

وأضاف «في سجن حنيش تعرضت للعديد من الانتهاكات، فعندما كنا في سجن القلعة كنا نشتكي من الانتهاكات الحاصلة هناك، إلا أنهم وعدونا أنهم سينقلوننا إلى سجن أفضل نلاقي فيه معاملة حسنة ويُسمح فيه بالتواصل مع الأسر والعائلات، واستقبال الأموال والأدوية من أسر المعتقلين، تمنينا أن يكون هذا حقيقة، إلا أنّه عندما تم نقلنا إلى سجن حنيش لم يتحقق أي شيء من هذه الوعود، حيث كان الأكل والشرب من أسوأ ما يكون،

ولم يكن يكفي لإطعام المعتقلين، حتى نقصت أوزاننا بسبب سوء التغذية. طالبناهم مرارًا وتكرارًا أن ينفذوا وعودهم التي وعدونا بها سابقًا، لكن لم نجد منهم إلا الإعراض والمعاملة القاسية والخشنة جدًا، والتحقيقات كانت تجرى عادةً في منتصف الليل، كما كانوا يمنعون عنا الأدوية والمصاريف. أنا مريض بارتفاع ضغط الدم، وقد طالبتهم كثيرًا أن يسمحوا لي بإدخال العلاج أو أن يسمحوا لعائلتي بإحضاره لي إلا أنهم رفضوا ذلك، كما كان العديد من المعتقلين يعانون من أمراض أخرى كالسكري ويدخلون في غيبوبة بين الفترة والأخرى، ومع ذلك لم يسمحوا بإدخال الأدوية لهؤلاء المرضى. مياه الشرب كانت ملوثة وغير صالحة للشرب، والكهرباء كانت تنقطع باستمرار. في فصل الصيف كانت درجات الحرارة في الحديدة ترتفع لتصل إلى 45 درجة، ومع ذلك عندما تنقطع المياه ونبقى لساعات طويلة نعاني من العطش في جو حار جدًا، كما كانت مياه الحمامات مالحة جدًا ومختلطة بمياه الصرف الصحي، فعندما كنا نغتسل كانت تظهر علينا آثار التقرحات والفطريات من هذه المياه الملوثة. وأنا لا زلت حتى هذه اللحظة أعاني من تقرحات في الجلد واستخدم الأدوية لذلك. بسبب هذه الانتهاكات قمنا بالاعتراض والمطالبة بتحسين الظروف داخل السجن من خلال القرع على الأبواب، فجاء أحد الضباط ويدعى محمد السودي وأطلق النيران علينا من سلاحه الكلاشينكوف فأصاب 4 سجناء بالرصاص الحي المباشر. ونتيجةً لذلك تم نقلي أنا ومجموعة من السجناء ووضعونا في زنزانة منفصلة كانت ضيقة جدًا وبها حمام داخلي سيء جدًا وغير صالح للاستخدام الآدمي. وقد تعرضنا في هذه الزنزانة للكثير من التهديدات والانتهاكات النفسية خاصةً في آخر الليل».

• شهادات حول الانتهاكات البدنية داخل السجن

وثّق المرصد الأورومتوسطي ورابطة أمهات المختطفين مجموعة من الشهادات لأشخاص تعرضوا لانتهاكات متنوعة داخل سجن حنيش، إذ أظهرت الشهادات ممارسات مختلفة لجماعة الحوثي كالاعتداء على المختطفين بالضرب والتقييد بالسلاسل وممارسة الاضطهادات بكافة أشكالها.

ففي مقابلة مع (ر. ش. ح)، أحد المعتقلين السابقين في سجن حنيش قال «تم اختطافي في 2016/3/19 واحتجازي في سجن القلعة سيء الصيت في الحديدة، والذي مكثت فيه حتى شهر مارس 2017م، حيث تعرضت فيه للتعذيب والضرب والحرق بالنار والشبح لمدة اثنا عشرة ساعة متواصلة، فضلاً عن نزع الأظافر وتقييد الأرجل والحرمان من أبسط الحقوق وهو الذهاب إلى دورة المياه، إضافة إلى التعذيب النفسي والإرهاب.

وبعد ذلك، نُقل جميع من كانوا في السجن بمن فيهم أنا إلى سجن حنيش، فمكثت شهرين في السجن، وكانت فترة إخفاء بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، حيث تم منع كل ما يرسله لنا أهلنا من الطعام والملابس والمصاريف.

وبدأت فترة معاناة جديدة، حيث كان الإخفاء الكلي وسوء التغذية، ومنعوا عنا حتى إرسال أحدهم لشراء أي شيء من السوق، فقررنا أن ننفذ إضرابًا عن الطعام حتى يستجيبوا لمطالبنا المشروعة وهي؛ تحويلنا إلى النيابة والمحكمة والبت في قضايانا، والسماح لأهالينا بزيارتنا، والسماح بالاتصال بأهلنا تلفونيًا، وعدم تقييدنا بالسلاسل، واستمر الإضراب لمدة أسبوعين، لكن دون أي استجابة من قبل مشرفي السجن، وبعدها تهجم علينا المشرف الحوثي والمحقق أبو محمد ومعه أبو معتز، وأمروا بتقييدنا والإغلاق علينا في العنابر. لم نوافق على كلامهم، واستمررنا في الإضراب. وفي الساعة السادسة صباحًا دخل المحقق أبو معتز علينا وأراد أن يأخذ أحد أعضاء اللجنة التي شكلناها للتحدث مع جماعة الحوثي عن مطالبنا، فرفضنا أن يأخذوا مندوبنا، وقلنا لهم تحدثوا معه هنا؛ خوفًا عليه من نقله إلى مكان آخر أو تعذيبه، فقام المحقق بجر مندوبنا من يده، ونحن قمنا بسحب مندوبنا منه، فرد المحقق بضرب أحد الشباب بكابل في يده، وحصل هناك شجار فأخذ الحوثي أبو معتز السلاح ثم أطلق علينا النار مباشرة وأصيب منا أربعة أفراد اثنان منهم بجروح خطيرة، ثم استدعوا قوة مكافحة الشغب وأحاطوا بالمكان. تم الاتفاق على إسعاف الجرحى إلى المستشفى العسكري، وأحضروا قوة عسكرية أخرى اقتحمت السجن، وأغلقت أبواب الزنازين باللحام، وأدخلونا فيها وأقفلوا علينا الأبواب، ثم جاؤوا في العصر من نفس اليوم ومعهم السلاسل والأقفال، وقيّدونا من الأرجل والبعض الآخر تم عزلهم.

استمر الحال من الإخفاء والتعنت لمدة شهرين حتى أصاب المعتقلين التعب من سوء التغذية غير الصحية، وبعد الشهرين استدعوا 16 فردًا منا، وأبلغونا بصدور قرار بالإفراج عنا، كان هذا بتاريخ 2017/5/24، حيث تم نقلنا إلى إدارة البحث الجنائي، وفي ساحة البحث تم عزلي مع اثنين من زملائي عن البقية وأخذونا في زنزانة انفرادية لمدة أربعة أيام، وهناك كانت لنا معاناة أخرى من التعنت والامتهان والعذاب، حيث كنا لا نأكل إلا وجبة واحدة في اليوم فقط، وهي عبارة عن أرز وبطاطا، فلم نكن نعرف وجبة الإفطار أو العشاء، وكنا نشرب الماء

من دورة المياه، وفي 2017/5/28 تم أخذنا إلى صنعاء، وكان عددنا (15) معتقلًا تم تجميعهم من المديريات الأخرى. وصلنا صنعاء تحت حراسة مشددة مع التهديد، ونقلونا إلى السجن المركزي بصنعاء، وهناك أخبرونا بأنه قد تم نقلنا لغرض صفقة تبادل أسرى.

في يوم الأربعاء الموافق 2018/1/31 تم الإفراج عني من خلال صفقة تبادل أسرى، رغم أنني مختطف مدني تم اختطافي من مقر عملي».

- وفي مقابلة أخرى مع (ع. م. س)، أحد المعتقلين السابقين قال «سجن حنيش بالحديدة تم افتتاحه لمن تبقى في سجن القلعة من معتقلين، وهو عبارة عن سجن مفتوح فيه عدد من الزنازين، وأمامه صالة مفتوحة، وله سور عالٍ، حيث تم نقلنا إليه ونحن مقيدون بالسلاسل. كانت الزنازين صغيرة 3×4 وبعضها 4×5، ويوجد عنبر كبير حوالي 10×4، مقسمة حسب التهم. في إحدى المرات جاءنا الحوثيون في سجن حنيش ليقيدونا بالسلاسل مثلما كنا في سجن القلعة، فرفضنا ذلك، فأرادوا تقييدنا بالقوة، وأدخلونا داخل الزنازين بالقوة أيضًا. كنا «98» معتقلاً، ثم أضافوا علينا 8 آخرين، وعندما أبدينا رفضًا أكبر، جاءت قوة مكافحة الشغب، وأطلقوا النار علينا، وجاء أبو معتز مسؤول التحقيق في الحديدة ومعه سلك كهربائي ضرب به المعتقلين، وأخذ السلاح وأطلق الرصاص على المعتقلين وأصيب 4 منهم 2 كانت حالتهم خطيرة، أحدهم أصيب بشظية في رأسه، والآخر أصيب بيده وانقطع له وريد. وثلاثة آخرون أصيب أحدهم في يده، وآخر في بطنه، حيث نقلوه إلى المستشفى، وجلس شهرين فيه، وكان لأهله علاقات مع الحوثيين فأطلقوا سراحه؛ خوفاً من أن يموت.

في البداية رفضوا إسعافهم إلا بعد أن رضخنا لهم، ووافقنا على الدخول للزنازين، حيث قالوا لنا إذا لم تدخلوا الزنازين فلن نسعفهم وسنتركهم يموتون أمامكم. كان معنا أحد المعتقلين وهو مساعد طبيب، قام ببعض الإسعافات الأولية لهم، ولكن المصابين كانوا ينزفون الدم بغزارة. صعد مسلحو الحوثي إلى الأعلى (فوق سطح السجن)، وهددونا وهم

موجهين السلاح صوبنا، وأدخلونا الزنازين وقيدونا بالسلاسل كل معتقلين مع بعضهما، وكدسونا بالزنازين حتى لم يبق موطئ قدم فيها، وأقفلوها علينا، ومنعونا حتى من الخروج، لم نكن نستطيع فعل شيء، ومنعونا أن نذهب إلى الحمام فكنا نتبول في قارورة. أما بالنسبة للأمراض فكان الكثير يعانون من الأمراض داخل السجن، أنا أصبت بالكوليرا، وأسعفوني وأنا على وشك الموت إلى المستشفى، حيث كنت مقيدًا بالسلاسل، وكانوا يأمرون الطبيب أن يخبرني بعدم وجود أي مرض لديّ، لكنّه لم يستجب لهم وأعطاني محاليل مغذية (محاليل وريدية)، كنت أصيح على الأمنيين الحوثيين الذين أحضروني إلى المستشفى، وأقول لهم: ارحموني أنا مريض، فكوا القيود عني، ثم أتت ممرضة تحدثت إليها فساعدتني ووفرت لي سرير، وأعطتني محاليل وريدية أكثر لحاجة جسمي إليها. رفض الحوثيون أن يدخلوني المركز الخاص بالكوليرا، حيث كانت في بعض الأحيان تأتينا بعض الجهات إلى السجن وتعطينا مهدئات في بعض الأوقات، وتكون من عيادة السجن المركزي أو من جهات لا نعرفها. كان المختطفون يمرضون داخل السجن بالكوليرا، ومنهم من يظهر في جسمه احمرار من شدة ارتفاع حرارة أجسامهم، ومع ذلك لم يكن مشرفو السجن يسمحون لهم بالعلاج، فضلًا عن البعض الآخر الذي كان يعاني من أمراضٍ مزمنة كالضغط والسكر، إذ كان المشرفون يوهمونهم بالموافقة على الذهاب إلى المستشفى، ويخرجونهم ثم يعيدونهم دون معالجتهم ولو بحقنة مهدئة. كما كان هناك من يعاني من الانزلاق، والروماتيزم. أما الفطريات خاصةً في حنيش فحدث ولا حرج، كنا نطلب منهم مرهم للفطريات، فكانوا يعطونا مرهماً أبيض ويقولون إنه للفطريات ولكنه لا يفيد في شيء أبداً. مع التعذيب زادت حالة المعتقلين سوءًا، فمعتقل حنيش يعد بيئة خصبة للأوبئة والأمراض. ونتيجة لذلك، أصيب بعض معتقلي حنيش بمرض القلب، وهم داخل المعتقل، وما زالوا يعانون من المرض حتى بعد خروجهم جراء التعذيب الذي تعرضوا له داخل المعتقلات. كذلك التعذيب النفسي، كانوا يعتمدون عليه كثيرًا في سجن حنيش، حيث كانوا يخرجوننا من

الزنازين الصغيرة التي كنا فيها إلى الساحة، ومن ثم يعاودون توزيعنا من جديد دون سبب، فضلاً عن التلفظ بالألفاظ البذيئة التي تخل بالدين والأخلاق. كنا معزولين عن العالم نهائيًا لا اتصال ولا تواصل، حتى النافذة كان ممنوعًا علينا الوقوف بجانبها، جلسنا ما يقارب السنة والنصف، بعدها مع بداية المفاوضات، أحضروا لنا شاشة تلفزيونية لنشاهد قناة المسيرة التابعة للحوثيين، ومحاضراتهم الطائفية، كانوا يطلبون منا ترديد الصرخة (شعار يصرخ به الحوثيون وهو: الله أكبر الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام) حتى نخرج بما يسمى «العفو». كانوا يستخدمون جميع الوسائل التي تؤدي إلى تعذيب وإيذاء المعتقلين».

خلفية قانونية

لا شك أن ممارسات جماعة الحوثي في اليمن منذ عام 2014 إلى الآن تتضمن جملة متنوعة من الانتهاكات والاعتداءات على المدنيين العزل، من قتلٍ وتعذيبٍ واختطافٍ وإخفاءٍ قسري، وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات التي تخالف في طبيعتها جميع المواثيق والأحكام والأعراف والدولية.

ولعل مصطلح الاختطاف الوارد في هذا التقرير، والذي تعرض له العديد من المدنيين اليمنيين ولا يزال، إنما المقصود به هو الحالات التي تقوم فيها جماعة مسلحة لا تتبع لأجهزة الدولة الرسمية - كما هو الحال بالنسبة لجماعة الحوثي- بحرمان شخص من حريته قسرًا، وذلك امتثالاً للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي عرفت الاختفاء القسري في المادة الثانية على «لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ "الاختفاء القسري" الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون». في حين أن ميثاق روما الناظم للمحكمة الجنائية الدولية عدّ هذا الفعل «جريمة ضد الإنسانية» لا تسقط بالتقادم.

وتكمن خطورة الاختطاف أو الإخفاء القسري للأشخاص، كونها تمثل عذابًا مستمرًا للضحايا وعائلاتهم، إذ أنّ ذلك يبعث على القلق فيما يتعلق بحياة هؤلاء الضحايا، هل ما زالوا أحياء أم أصبحوا في عداد الموتى؟ فضلًا عن عدم تمكين المختطف من حقوقه القانونية كالمحاكمة العادلة، وتوكيل محامي وغيرها من الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها المسجون.

كل هذه الأسباب دفعت المجتمع الدولي إلى سنّ العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحظر هذه الأفعال بالمطلق، فعند النظر إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية، والذي يعد أحد أعمدة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، نجد أن ممارسات جماعة الحوثي، والمتمثلة في تعذيب المدنيين والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية والقاسية والمهينة بحقهم محظورة بشكلٍ مطلق، دون استثناءات أو تحفظات. فالمادة الـ 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نصت على أن «يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني».

كذلك عند النظر إلى المعايير النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1957، وتم تحديثها في عام 2015 وتغير اسمها إلى «قواعد مانديلا»، نجد أنها تتضمن العديد من المواد التي تنص على حقوق الإنسان المكفولة للأشخاص الذين حرموا من حريتهم، كما الحال بالنسبة للمدنيين العزل المحرومين من حريتهم في سجن حنيش.

وعلى الرغم من أن قواعد مانديلا تدخل ضمن فئة القانون الدولي العرفي، إلاّ أن قوتها تكمن في كونها قواعد مقبولة لدى أغلب الدول، ودأبت الدول على اتباعها باعتبارها قانونًا. يمكننا ذكر بعض من هذه القواعد (المبادئ الأساسية) على سبيل المثال لا الحصر، والتي تعد ممارسات جماعة الحوثي مخالفة لها بشكلٍ مطلق، وهي على النحو الآتي:

- **القاعدة الأولى:** يُعامَل كلُّ السجناءِ بالاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتأصِّلة كبشر. ولا يجوز إخضاع أيّ سجين للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتُوفَّر لجميع السجناء حماية من ذلك كله، ولا يجوز التذرُّع بأيِّ ظروف باعتبارها مسوِّغاً له. ويجب ضمان سلامة وأمن السجناء والموظفين ومقدِّمي الخدمات والزوَّار في جميع الأوقات.

- **القاعدة الثالثة عشر:** تُوفَّر لجميع الغرف المعدَّة لاستخدام السجناء، ولا سيما حجرات النوم ليلًا، جميع المتطلَّبات الصحية، مع الحرص على مراعاة الظروف المناخية، وخصوصًا من حيث حجم الهواء والمساحة الدنيا المخصَّصة لكلّ سجين والإضاءة والتدفئة والتهوية.
- **القاعدة الخامسة عشر:** يجب أن تكون المراحيض كافية لتمكين كلّ سجين من قضاء حاجاته الطبيعية عند الضرورة وبصورة نظيفة ولائقة.
- **القاعدة الثانية والعشرون:**

1. توفِّر إدارة السجون لكل سجين، في الساعات المعتادة، وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية للحفاظ على صحته وقواه، جيِّدة النوعية وحسنة الإعداد والتقديم.
2. تُوفَّر لكل سجين إمكانية الحصول على ماء صالح للشرب كلَّما احتاج إليه.

- **القاعدة الخامسة والعشرون:** يجب أن يكون في كلّ سجن دائرة لخدمات الرعاية الصحية مكلَّفة بتقييم الصحة البدنية والعقلية للسجناء وتعزيزها وحمايتها وتحسينها، مع إيلاء اهتمام خاص للسجناء الذين لديهم احتياجات إلى رعاية صحية خاصة أو يعانون من مشاكل صحية تعوق إعادة تأهيلهم.

كذلك جاءت مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، متضمنة للعديد من النصوص التي تحظر كل أشكال الاحتجاز غير القانونية، حيث نص المبدأ الأول من هذه المبادئ على «يعامل جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن معاملة إنسانية وباحترام لكرامة الشخص الإنساني الأصيلة».

كما جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليقر بحق السجين في التمتع بالصحة البدنية والنفسية، حيث نصت المادة (12) منه على «تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه».

أيضًا أكدت لجنة مناهضة التعذيب، وهي جهة الرصد الخاصة باتفاقية مناهضة التعذيب، على ضرورة توفير الرعاية الصحية والطبية الملائمة للسجناء، وشددت على أن أي تقصير أو إخفاق في توفير الرعاية الصحية والطبية، يعد بلا شك خرقًا واضحًا لأحكام الاتفاقية. وفي النهاية فإن البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، سنت نظامًا يتعلق بالتفتيش الدوري لمواقع الاحتجاز، بهدف منع أي تعذيب أو عقوبات مهينة أو قاسية بحق السجناء، حيث نصت المادة (4) منه على «تسمح كل دولة طرف، وفقاً لهذا البروتوكول، بقيام الآليات المشار إليها في المادتين 2 و3 بزيارات لأي مكان يخضع لولايتها ولسيطرتها ويوجد فيه أشخاص محرومون أو يمكن أن يكونوا محرومين من حريتهم إما بموجب أمر صادر عن سلطة عامة أو بناء على إيعاز منها أو بموافقتها أو سكوتها (يشار إليها فيما يلي باسم أماكن الاحتجاز). ويجري الاضطلاع بهذه الزيارات بهدف القيام، عند اللزوم، بتعزيز حماية هؤلاء الأشخاص من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة».

توصـيات

بناء على الحقائق الواردة في التقرير يوصي المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ورابطة أمهات المختطفين بالتالي:

1. نطالب جماعة الحوثي بالإفراج الفوري عن جميع المختطفين الموجودين داخل سجن حنيش، وإنهاء الاحتجاز التعسفي بحقهم، خاصةً أنّ حياتهم معرضة للخطر في كل لحظة بسبب احتمال تفشي مرض كورونا المستجد داخل السجن.
2. ندعو الصليب الأحمر إلى زيارة سجن حنيش لمعاينة حجم المعاناة التي يعانيها المختطفون في سجون الحوثيين.
3. نطالب الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإدانة جميع الانتهاكات التي ترتكبها جماعة الحوثي في سجن حنيش، من اختطاف، وإخفاءٍ قسري، وتعذيب، وحرمان المختطفين من الحقوق الأساسية، وأدنى متطلبات الرعاية الصحية.
4. ندعو المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته القانونية والأخلاقية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ الخطوات اللازمة لإغلاق سجن حنيش وجميع السجون التابعة لجماعة الحوثي، لوقف سيل الانتهاكات، والذي يتفاقم يومًا بعد يوم دون وجود رادع قانوني حقيقي.
5. نطالب المجتمع الدولي بالضغط على جماعة الحوثي لكي تتخذ خطوات حقيقة لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها، بما يشمل ضمان محاسبة القادة الحوثيين على الإخفاء القسري للمدنيين العزل، وتعذيبهم وسوء معاملتهم.
6. ندعو جماعة الحوثي إلى الالتزام بالاتفاقيات والقوانين الدولية التي تحظر بشكل مطلق جميع الانتهاكات المُرتكبة بحق المدنيين العزل في سجن حنيش، ومحاسبة مرتكبيها.

Euro-Med Human Rights Monitor

الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

Maison des Associations Rue des Savoises 15 CH-1205 Genève

جنيف - سويسرا

info@euromedmonitor.org

www.euromedmonitor.org